مجموعة الخبراء و الميسرين السودانيين
Sudanese Experts and Facilitators Group

International IDEA

إيجابيات وسلبيات المبادرات الإقليمية لوقف الحرب في السودان

إيجابيات وسلبيات المبادرات الإقليمية لوقف الحرب في السودان

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

© ٢٠٢٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) مستقلّة عن أية مصالح وطنية أو سياسية معينة. كما أن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المؤسسة أو هيئتها العامة أو أعضاء مجلسها أو آراء الجهات المانحة.

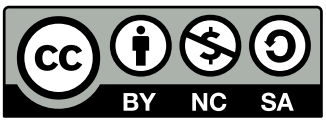

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CCI)، سمة المشاع الإبداعي، رخصة غير تجارية، رخصة المشاركة بالمثل (٣,٠). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبثه وكذلك تعديله وتهيئته بشرط أن يستخدم لأغراض غير تجارية فقط، وأن يذكر المصدر على النحو الصحيح، ويتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات عن رخصة المشاع الإبداعي، أنظر:

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <https://www.idea.int>

صورة الغلاف: Hind Mekki, Flickr
التنضيد الرقمي: SEDC Translations LLC

معرّف الوثيقة الرقمي: <https://doi.org/10.31752/idea.2024.2>

الرقم المعياري الدولي للكتاب: 978-91-7671-772-1 (PDF)

شكر وتقدير

بداية، تتقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بالشكر والتقدير لمجموعة الخبراء والميسرين السودانيين التي نظمت هذه الندوة بمهنية وصبر كبيرين في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها السودان.

وتشكر المؤسسة أيضاً، الخبراء الذين كرسوا قسطاً ثميناً من وقتهم وجهدهم لتقديم أوراق في هذه الندوة المهمة. ونتقدم بالشكر الجزيل خاصة إلى المتحدثين الرئيسيين: السيدة روزاليند مارسدن، زميلة مشاركة في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)؛ والدكتور سليمان بلدو، المدير التنفيذي للمرصد السوداني للشفافية والسياسات؛ والدكتورة موثوني وانيكي، المديرة التنفيذية لمنظمة المجتمع المفتوح - أفريقيا؛ وإلى الميسرة والمنسقة مريم الفكي، القيادية الشبابية السودانية في لجنة المقاومة في الخرطوم؛ وإلى جيهان هنري ج. د.، الخبيرة الدولية في حقوق الإنسان التي كرست وقتاً وطاقة ثمينين لصياغة هذا التقرير.

وأخيرا، نشكر الخبراء الذين حضروا هذه الندوة على الآراء والتعليقات والمقترحات التي قدموها.

المحتويات

شكر وتقدير iv
ملخص تنفيذي ٣

الفصل ١
معلومات أساسية ٥

الفصل ٢
وجهة نظر بشأن المبادرات الإقليمية ٧
المتحدث الرئيسي الدكتور سليمان بلدو ٧
رأي الخبراء الذي قدمته السيدة روزالينند مارسدن ٩
رأي الخبراء الذي قدمته الدكتورة موثوني وانيكي ١٢

الفصل ٣
المناقشة العامة ١٥

الفصل ٤
التوصيات ١٧
المراجع ١٨
حول المساهمين ٢٠

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢١
مجموعة الخبراء والميسرين السودانيين التي أسست في ٢٣ مايو ٢٠٢٣ ..... ٢٢

ملخص تنفيذي

منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣، دمر القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية البلاد. بدأ القتال في العاصمة الخرطوم والمدينتين المجاورتين بحري وأم درمان، وسرعان ما انتشر إلى دارفور حيث نفذت ميليشيات محلية وقوات الدعم السريع حملات تطهير عرقي مروعة في الجنينة وحولها، غرب دارفور. وامتد القتال أيضاً إلى مدن أخرى في دارفور وشمال كردفان وجنوب كردفان، ويتوقع أن ينتشر على نطاق أوسع.

سببت الحرب في السودان كارثة إنسانية، حيث تجاوز عدد النازحين خمسة ملايين نسمة، بينهم مليون لاجئ في البلدان المجاورة (المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣). ويواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص اليوم نقصاً شديداً في الغذاء، حيث يؤكد مسؤولو الأمم المتحدة إن أكثر من ستة ملايين شخص هم 'على حافة المجاعة' (أخبار الأمم المتحدة ٢٠٢٣). كما قُتل أو جُرح آلاف الأشخاص، واعتقل المئات وأسيئت معاملتهم أثناء الاحتجاز. ونفذت القوات المسلحة السودانية عمليات قصف عشوائي أسفرت عن مقتل مدنيين، في حين ارتكبت قوات الدعم السريع جرائم مروعة من نهب وحرق واغتصاب (منظمة العفو الدولية ٢٠٢٣). وألحق القتال دماراً بالبنى التحتية كالمستشفيات والمصارف والمدارس والأسواق والمنازل.

دعا المجتمع الدولي الأطراف إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، وبدء عملية سياسية سلمية. وأُطلقت مبادرات دبلوماسية من قبل جهات خارجية مختلفة - كالاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والمحادثات الأمريكية السعودية في جدة، والدول المجاورة للسودان. ولكن بعد مرور قرابة ستة أشهر، لم تسفر هذه الجهود عن نتائج ملموسة، والقتال مستمر.

إن اهتمام اللاعبين الدوليين والإقليميين بمشاكل السودان ليس جديداً، لكن سجلهم في الوساطة الفعالة متفاوت. ونظراً لارتفاع عدد الأطراف الخارجية التي لها تاريخ من المصالح في السودان، فإن عمليات الوساطة الدولية والإقليمية يمكن أن تكون غير عملية. وكما أشار الخبراء والمشاركون، ثمة حاجة ماسة واضحة إلى التنسيق. ففي كثير من الأحيان، كان محرك الأطراف الخارجية هو مصالحها—سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم ولاءات خاصة—ومارسوا التعطيل بدلاً من الوساطة. واليوم، ها هي أطراف إقليمية، بينها وسطاء محتملون، مرة أخرى تدعم الأطراف المتحاربة علناً.

ولذلك تواجه الأطراف المعنية السودانية من محللين وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، سؤالاً: هل المبادرات الإقليمية قادرة على التوسط في السلام والتحول الديمقراطي في السودان؟ ولهذه الغاية، عقدت مجموعة الخبراء

والميسرين السودانيين، وهي مجموعة غير حزبية من المواطنين السودانيين البارزين تتضمن نشطاء مجتمع مدني وشخصيات عامة وأكاديميين، ندوة عبر الإنترنت بدعم من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، وكان هدفها مناقشة الفرص والتحديات التي تطرحها المبادرات الإقليمية والدولية وتحليلها.

طرح ثلاثة خبراء اختيروا لخبرتهم في الشؤون السودانية والدبلوماسية وأنظمة حل النزاعات الإقليمية أفكارهم، وأعقب ذلك مناقشة عامة. وخرجت الندوة بعدد من التوصيات.

قدم الخبير الأول، الدكتور سليمان بلدو، المدير التنفيذي للمرصد السوداني للشفافية والسياسات وقائد بارز في المجتمع المدني السوداني، استعراضاً للأوضاع بمثابة أساس للمناقشة. وقدمت الخبيرة الثانية، السيدة روزاليند مارسدن، السفيرة البريطانية السابقة لدى السودان والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي في السودان وجنوب السودان، تحليلاً لجهود الوساطة الدولية والإقليمية. أما الخبيرة الثالثة، الدكتورة موثوني وانيكي، وهي ناشطة بارزة في حقوق الإنسان في كينيا والمديرة التنفيذية لمنظمة المجتمع المفتوح - أفريقيا، فقدمت أفكاراً بشأن بعض التحديات الخاصة التي تواجه الأطراف الإقليمية. وأدارت الندوة مريم الفكي، وهي ناشطة ديمقراطية سودانية. يمكن الاطلاع على جدول الأعمال والسير الذاتية ووصف مجموعة الخبراء والميسرين السودانيين في فقرة 'نبذة عن المنظمات' في نهاية هذا التقرير.

الفصل ١
معلومات أساسية

غرق السودان منذ استقلاله في صراعات داخلية تسببت بتدخل جهات خارجية. وكان أبرزها الجهود متعددة الأطراف للتوسط في إنهاء الحرب الأهلية الثانية في السودان (١٩٨٣-٢٠٠٥) التي أدت إلى اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥). ولعبت الأمم المتحدة، ودول الترويكا (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج)، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ومنظمة إيغاد، وجامعة الدول العربية، والدول المجاورة مثل كينيا، أدواراً مهمة في هذه العملية. وكان كثير من الجهات المشاركة في مفاوضات إتفاق السلام الشامل نفسها جزءاً من جهود التوسط لإيجاد حل لأزمة دارفور التي اندلعت مع إبرام اتفاق السلام الشامل.

قبل اندلاع الحرب الحالية، كان كثير من الأطراف الخارجية المعنية موجودة أصلاً في السودان. فللأمم المتحدة بعثتها السياسية لدعم السلطات الانتقالية، وهي البعثة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (UNITAMS). وعقب انقلاب الجيش في أكتوبر ٢٠٢١، أشرفت آلية ثلاثية مكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة إيغاد على جهود وضع اللمسات النهائية على 'اتفاق إطاري' لإحياء الفترة الانتقالية. كما دعمت المجموعة الرباعية (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) هذه العمليات. ردت هذه المؤسسات وغيرها على الانقلاب بصرخات تحذير وقلق. وفي غضون أسابيع، بدأت أيضاً في إطلاق مبادرات الوساطة:

- في ١٦ أبريل ٢٠٢٣، عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعاً طارئاً دعا إلى حل سياسي للنزاع. ووجهت إيغاد دعوات مماثلة وقررت إرسال وفد رفيع المستوى إلى السودان في غضون أيام من اندلاع الحرب (إيغاد ٢٠٢٣أ).
- عقدت جامعة الدول العربية اجتماعات طارئة عدة في أبريل ومايو لمعالجة الوضع في السودان، داعية إلى إنهاء الحرب (أفريكا نيوز ٢٠٢٣).
- في ٢٠ نيسان، شكل الاتحاد الأفريقي 'آلية موسعة' لتنسيق جميع جهود الوساطة. وتتكون هذه الآلية من: الأطراف الفاعلة في الآلية الثلاثية (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإيغاد)؛ وجامعة الدول العربية؛ والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضائه الأفارقة؛ والبلدان المجاورة (جمهورية أفريقيا الوسطى ومصر وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان)؛ واللجنة الرباعية التابعة لإيغاد (جيبوتي

وإثيوبيا وكينيا وجنوب السودان)؛ وجزر القمر رئيساً للاتحاد الأفريقي؛ ودول المجموعة الرباعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)؛ والترويكا (النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وألمانيا وقطر (الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٣ب).

- في مطلع مايو ٢٠٢٣، اجتمعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية مع الأطراف المتحاربة في جدة، بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ولم يتضمن هذا المنبر وسطاء آخرين أو أطرافاً مدنية أو سياسية سودانية، وتعرضت لانتقادات باعتبارها ضيقة جداً (تشوغتاي ومورفي ٢٠٢٣). وفي ١١ مايو، وقعت الأطراف إعلان الالتزام بحماية المدنيين في السودان (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٢٣ب). وعقب الانتهاكات المتعاقبة لوقف إطلاق النار، عُلقت المحادثات في الشهر التالي.
- في ٢٧ مايو، إعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان (أنظر: الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٣أ).
- في ١٢ يونيو، اعتمدت إيغاد خريطة طريق لحل النزاع في جمهورية السودان (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ٢٠٢٣ب).
- في ١٠ يوليو، شكلت إيغاد مجموعة الدول الرباعية لتسوية الوضع في جمهورية السودان، بقيادة الرئيس الكيني ويليام روتو، وقررت طلب نشر محتمل للقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية (إيغاد ٢٠٢٣ج). وقاطع السودان الاجتماع الذي حضره ممثل عن قوات الدعم السريع، ورفض المبادرة (عتيت ٢٠٢٣).
- في ١٣ يوليو، استضافت مصر قمة دول جوار السودان التي ضمت تشاد وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان، وأنشأت 'آلية وزارية' لمواصلة جهود الوساطة مع هذه الدول (لويس ٢٠٢٣). وفي ٧ أغسطس، إستضافت تشاد أول اجتماع لهذه الآلية الوزارية التي يقال إنها وضعت خريطة طريق للسلام من ثلاثة أجزاء (سودان تريبيون ٢٠٢٣ب).
- إستضافت تشاد اجتماعات مع الجماعات الدارفورية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، كلٌ على حدة (سودان تريبيون ٢٠٢٣أ).

وكما يظهر هذا التسلسل الزمني، فإن المبادرات ليست متزامنة. ومن عواقب ذلك أن الأطراف المتحاربة تستطيع 'الانتقاء من بين الآليات'. على سبيل المثال، رفضت القوات المسلحة السودانية قمة إيغاد لأن روتو كان متحيزاً، لكنها رحبت بمبادرة مصر للدول المجاورة. والنتيجة الأخرى هي أن الأطراف المدنية والسياسية السودانية تتعامل مع أطراف خارجية مختلفة، وهذا يمكن أن يقوض جهودها.

من شأن خريطة الطريق والآلية الموسعة للاتحاد الأفريقي أن تنشئ هيئة تنسيق شاملة يمكن من خلالها مزامنة جميع المبادرات (مصر، جدة، مجموعة الدول الرباعية)؛ ولكن لا يبدو أن الآلية فاعلة، وليس واضحاً إن كان لدى موظفي الاتحاد الأفريقي العاملين في ملف السودان الموارد والاتصالات التي يحتاجون إليها. ومن التحديات التي تواجه جميع الأطراف المعنية كيفية تنظيم الوساطة بما يتجاوز الهدف المباشر المتمثل في وقف إطلاق النار، وما هي القضايا التي يجب أن تتناولها المحادثات، ومن ينبغي أن يكون على الطاولة لمناقشتها، وكيف يمكن أن يبدو التسامح (dispensation) السياسي. وهذا أمر صعب جداً عندما يكون لدى الأطراف الخارجية والقوى المدنية والسياسية السودانية وجهات نظر مختلفة.

من التوصيات التي اقترحها الخبراء دعم الآلية لتصبح فعالة قدر الإمكان، ودعم الأطراف المدنية والسياسية السودانية للمشاركة فيها قدر الإمكان، وضمان أن تبقى الدعوات إلى المساءلة قوية.

الفصل ٢

وجهة نظر بشأن المبادرات الإقليمية

المتحدث الرئيسي الدكتور سليمان بلدو

يُظهر التاريخ السوداني أن الوساطات الخارجية يمكن أن تفضي إلى حلول، ولكن يمكن استخدامها أيضاً لإثارة أزمات. أفضت الوساطة متعددة الأطراف إلى اتفاق راسخ للسلام كما رأينا أثناء المحادثات التي أدت إلى اتفاق السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥. وكانت تلك جهود وساطة متعددة الأطراف ضمت جهات إقليمية ودولية كالاتحاد الأفريقي، وإيغاد، وأصدقاء إيغاد، والترويكا، والأمم المتحدة، وحكومات منفردة.

فشل اتفاق السلام الشامل لاحقاً في تحقيق السلام الدائم. وهو لم يكن شاملاً حقاً، إذ كان ينبغي أن يعالج حروب السودان الداخلية الأخرى. ورغم نجاح الاتفاق في إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، فإن نظام عمر البشير (حزب المؤتمر الوطني) إتبع استراتيجية انتقائية عدوانية في المناطق الإقليمية لعرقلة المجتمع الدولي وتقسيم جماعات المعارضة المسلحة. فقد حظيت عملية إتفاق السلام الشامل، التي كانت إيغاد الوسيط الرئيس فيها، بدعم بضعة أطراف دولية. بيد أن النظام وقّع بعد ستة أشهر (في يونيو ٢٠٠٥)، إتفاقاً منفصلاً مع التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة بوساطة الحكومة المصرية. كما أبرم اتفاقية سلام دارفور المعطّلة في مايو ٢٠٠٦، بوساطة الاتحاد الأفريقي. وأبرم اتفاق سلام شرق السودان في يونيو ٢٠٠٦، بتيسير من إريتريا. وقد ساعد استخدام محافل ومنابر متعددة النظام في تخفيف الآثار المحتملة التي كان يمكن أن يحققها اتفاق السلام الشامل من معالجة الأسباب الأساسية المشتركة للحروب الأهلية العديدة في السودان. ونتيجة لذلك، نشهد حرباً مدمرة مجدداً بعد عقدين من الزمن.

فشل اتفاق السلام الشامل لاحقاً في تحقيق السلام الدائم. وهو لم يكن شاملا حقاً، إذ كان ينبغي أن يعالج حروب السودان الداخلية الأخرى.

ننتقل الآن إلى الأزمة الحالية. لقد أدت الوحشية المفرطة في قتل المتظاهرين السلميين في ٣ يونيو ٢٠١٩ إلى إطلاق الوساطة التي قادها الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون، ونتج عنها إصدار الوثيقة الدستورية. مثلت المذبحة ذروة العنف المتواصل ضد المتظاهرين في السودان لسنوات. وكان العيب الرئيس في استجابة المجتمع الدولي آنذاك هو استمرار التعامل مع الجنرالات بعد كل تلك الوحشية.

ثم أثناء الفترة الانتقالية، بذلت قوات الأمن ومؤيدوها، ومعظمهم من فلول نظام البشير الساعين إلى استعادة السلطة عبر نفوذهم في القيادة العليا للجيش وقوات الأمن الأخرى، كل ما في وسعهم لعرقلة المرحلة الأولى من العملية الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء حمدوك، أي عرقلة الإصلاحات والمساءلة عن الفساد والجرائم الخطيرة

في عهد البشير. وعندما رأت المؤسسة الأمنية أن الإصلاحات الاقتصادية ستشكل تهديداً وجودياً لقبضتها على الموارد، قامت بالانقلاب في أكتوبر ٢٠٢١.

لكن ذلك الانقلاب فشل، فقد رفضت الحركة المؤيدة للديمقراطية بقيادة لجان المقاومة والمعارضين السياسيين والنقابات العمالية والجمعيات النسائية والشركات، المؤسسة الأمنية العسكرية وجعلت من المستحيل عليها تشكيل حكومة أو المطالبة بسلطة كاملة لإدارة شؤون السودان. وفي منتصف عام ٢٠٢٢، أُجبرت هذه المقاومة الداخلية، إلى جانب العزلة الدولية، الجنرالات في نهاية المطاف على بدء مفاوضات تُعرف باسم العملية السياسية الإطارية.

قادت الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيغاد) هذه الوساطة لتجنب الازدواجية وضمان مستوى معين من التنسيق.

وقادت الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيغاد) هذه الوساطة لتجنب الازدواجية وضمان مستوى معين من التنسيق. أبدت الجهات الإقليمية ميلاً أكبر لتفضيل دور للجيش، في حين بدت الأمم المتحدة أكثر اهتماماً بالتطلعات إلى الديمقراطية والحكم المدني. وحاول الرباعي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) تخفيف التوترات واستخدام نفوذهم للضغط على المؤسسة العسكرية والأطراف المدنية لإيجاد حل وسط. لم تكن الأمور سلسة دائماً، لكن المجموعة الرباعية كانت تملك القوة السياسية للضغط على كلا الجانبين.

بيد أن الوسطاء والمجتمع الدولي الذي يقف خلفهم كرروا الخطأ نفسه الذي ارتكبوه بعد سقوط البشير في عام ٢٠١٩: أي إعطاء الجنرالات قدراً كبيراً من الشرعية رغم انقلابهم ضد حكومة انتقالية بقيادة مدنية تأسست دستورياً. في المحادثات التي أعقبت الانقلاب، إختلف الجنرالان، اللذان تصرفا بانسجام تام في القمع المميت للتطلعات الشعبية، بشأن دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية (وهو الإصلاح الذي طالب به المدنيون). وانسحب الجيش من المفاوضات بشأن هذه القضية، ليزيد التوتر بين القوتين النظاميتين، ويساهم في الظروف التي أدت إلى الحرب.

من المؤسف أن عمق ذلك الاستقطاب فاجأ الآليات الدولية والإقليمية المعنية. ويواجه اليوم نصف السكان إنعداماً شديداً في الأمن الغذائي. والمبدعون والكتّاب والعمال والمهنيون والمزارعون والرعاة في ريف السودان— جميعهم مشتتون وضحايا، الأمر الذي يؤدي إلى الشلل والانهيار ليس في المؤسسات وحسب بل أيضاً على المستوى المجتمعي. وليس من المبالغة القول إن السودان معرض لخطر الانهيار التام.

كيف يتعامل الوسطاء الدوليون والإقليميون مع هذه الأزمة؟

الأولوية هي إنهاء القتال. يركز منبر جدة على إنهاء القتال بوقف إنساني لإطلاق النار للسماح الوصول الإمدادات وعمال المساعدة إلى ضحايا النزاع. وتملك الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية نفوذاً على المؤسسة العسكرية. (فالسعودية ودولة الإمارات مولتا الجيش وقوات الدعم السريع مباشرة للقتال نيابة عنهما في حرب اليمن. وتقدم السعودية أيضاً منحاً دراسية لأطفال المؤسسة الأمنية. ويعود تأثير الولايات المتحدة إلى نفوذها على مستويات أخرى). لا تزال ثمة حاجة ماسة إلى التركيز الأولي لمنبر جدة (دبلوماسية الطوارئ)، ولكن يجب أن يظل عقد عملية أكثر شمولاً واستدامة هو الأولوية.

من المتوقع أن يقود الاتحاد الأفريقي عملية جمع الأطراف المدنية السودانية حول مسار سياسي مدني، سيكون جزءاً من اتفاق شامل في مرحلة ما. ولكن ظهرت دلائل تشير إلى أن الاتحاد يفتقر إلى الاستراتيجية والتركيز مع حالات تأجيل مقلقة: فقد أعلن أنه سيعقد الاجتماع في ١٥ أغسطس، ثم أجله إلى ٨ سبتمبر، ثم أجله مرة أخرى.

ونشعر بالصدمة أيضاً إزاء صمت الاتحاد الأفريقي وتقاعسه إزاء التطهير العرقي في غرب دارفور رغم التزامه المعلن بمبدأ 'لن يحدث ذلك مرة أخرى'. والأنباء التي تحدثت عن تناول رئيس الاتحاد الأفريقي موسى فقي طعام العشاء مع أحد مستشاري قوات الدعم السريع، رغم تورط الأخير في التطهير العرقي الممنهج وواسع النطاق في دارفور، أثارت مخاوف بشأن حياد الرئيس. ومن المثير للقلق أن الاتحاد لم يفعّل النطاق الكامل لآليات السلم والأمن لديه في مواجهة جرائم القتل التي يمكن مقارنتها بالإبادة الجماعية التي شهدها الإقليم في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. بل إن المفوضية لا تبلغ عن الخطوات التي تتخذها لمواجهة الأزمة. يتعين على مجلس السلم والأمن الأفريقي أن يأخذ زمام المبادرة لتنسيق جهوده مع جهود إيغاد والأمم المتحدة.

يعني مبدأ التفويض أن الهيئة شبه الإقليمية، أي إيغاد، ينبغي أن تتولى زمام المبادرة. لكنها غير قادرة على فعل ذلك لأن القوات المسلحة السودانية قاطعتها بوصفها منبراً. ولم تعقد المجموعة الرباعية التابعة لها اجتماعات مع قادة الأطراف المتحاربة للتفاوض على إنهاء النزاع، كما كانت تأمل. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن الأمم المتحدة من المطالبة بدور وساطة حيث أصر الاتحاد الأفريقي وإيغاد على الاحتفاظ بالدور القيادي. قد تؤدي استقالة فولكر بيرثيس مؤخراً (من منصبه ممثلاً خاصاً للأمين العام) إلى تنشيط دور الأمم المتحدة، ولكن الجمود المديد في مجلس الأمن لا يزال يشل العمل، رغم خطورة الأزمة في السودان والتهديدات الجدية التي تشكلها على الأمن الإقليمي والدولي.

يجب ألا تتنافس مبادرات ومنصات الوساطة هذه، بل يجب أن تنسق جهودها.

يجب ألا تتنافس مبادرات ومنصات الوساطة هذه، بل يجب أن تنسق جهودها. وإلى أن يحدث ذلك، ستعمل الجهات المدنية والسياسية السودانية على تشكيل منبر نقدي ويمثل للمدنيين، ووضع الاستراتيجية الغائبة للمفاوضات السياسية. ويجب أن تبدأ هذه الخطوات على نطاق واسع عندما يتمكن المتحاربون من الالتزام بوقف إطلاق نار مستدام وخاضع للمراقبة.

رأي الخبراء الذي قدمته السيدة روزالين مارسدن

في المرحلة الأولى من الحرب، عُلقت الآمال على محادثات جدة التي رعتها الولايات المتحدة والسعودية وبدأت في ٧ مايو ٢٠٢٣، لكن هذه الآمال تلاشت بسبب التجاهل الواسع للهدنات الإنسانية المؤقتة المتعاقبة. وفي ٢١ يونيو، أجلت الولايات المتحدة المحادثات، قائلة إن الصيغة لم تكن ناجحة كما كانت تأمل. وبعد مرور شهرين، ما زلنا لا نعرف هل ستستأنف الخطوات في جدة، وواضح أن كلاً من الطرفين المتحاربين واصل طرح شروط يعلم أن الطرف الآخر لن يوافق عليها.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن كلا الجانبين مستعد لمواصلة القتال. فقد ألقى البرهان، بعد هروبه من الخرطوم، خطاباً متحدياً في بورتسودان، قائلاً إنه لا يوجد اتفاق مع قوات الدعم السريع لإخلاء سبيله، وأنه ينوي سحق التمرد (TRT أفريقيا ٢٠٢٣؛ الجزيرة ٢٠٢٣). وفعلاً، تُظهر جهود التعبئة العامة الواسعة في المناطق النائية للقوات المسلحة السودانية، فضلاً عن تحشيد قوات الدعم السريع لقواعدها القبلية، أن كلا الجانبين يستعدان لمعركة طويلة.

وبخصوص إيجابيات عملية جدة وسلبياتها، فإن بعض الجوانب الإيجابية هي:

- تركز على القضايا العاجلة ذات الأولوية القصوى—وقف الحرب والتوصل إلى وقف فعال لإطلاق النار في المدى القريب لتسهيل المساعدات الإنسانية.

عوملت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة بوصفها وفوداً عسكرية بحتة، ولذلك لم تُضفِ المحادثات شرعية على سلطات الأمر الواقع الانقلابية.

- عوملت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة بوصفها وفوداً عسكرية بحتة، ولذلك لم تُضفِ المحادثات شرعية على سلطات الأمر الواقع الانقلابية.
- ترعاها دولتان قويتان تملكان النفوذ السياسي اللازم لممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة وداعميهم الإقليميين (مصر والإمارات العربية المتحدة) إذا اختارتا فعل ذلك.
- شدد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في رسالته المصورة إلى الشعب السوداني في ٢٢ مايو على أن الولايات المتحدة تدعم التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني وأن المدنيين السودانيين هم من يجب أن يحدد مسار السودان في المستقبل (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٢٣ أ). ودعا بلينكن والسفير غودفري إلى تشكيل حكومة مدنية، دون الإشارة إلى حكومة 'يقودها مدنيون' كما في الماضي.

ولكن يوجد أيضاً بعض الجوانب السلبية:

- لم يكن راعيا محادثات جدة قادرين، أو ربما راغبين، على ممارسة القدر نفسه من الضغط على الأطراف المتحاربة وداعميهم الإقليميين كما كان متوقعاً في البداية. وعلى الرغم من فرض العقوبات الأمريكية في ١ يونيو، فقد استمر القتال واشتد.
- تستغل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الوقت ببساطة لأنهما مصممتان على تحقيق انتصار عسكري قبل الدخول في أي مفاوضات جدية. قد تكون العقبة الرئيسة أمام وقف إطلاق النار هي أن القوات المسلحة السودانية لا تريد التفاوض من موقع ضعف عسكري، بل تريد التفاوض بشروطها، لكن أداءها العسكري على الأرض لم يمنحها هذا الخيار حتى الآن.
- لغاية الآن، لم يحترم القادة العسكريون على الأرض الالتزامات المعلنة في جدة لأن الوفود المفاوضة لم تمتلك صلاحيات حقيقية لاتخاذ القرار.
- الافتقار الواضح إلى استراتيجية تفاوضية واضحة، وتهميش الشركاء الدوليين الآخرين مثل الترويكا والاتحاد الأوروبي، واستبعاد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، من مناقشة المشاكل الإنسانية. والأهم من ذلك، استبعد المدنيين السودانيين أيضاً، رغم الدور الأساسي الذي تؤديه غرف الطوارئ وشبكات المتطوعين المحلية في تقديم الإغاثة الإنسانية للسكان. وهذا يعني أن منبر جدة ركز اهتمامه على الأطراف المتحاربة وليس على تمكين المدنيين السودانيين، الضحايا الرئيسيين للحرب.

تضمنت تدخلات الاتحاد الأفريقي وإيغاد بيانات وخرائط طريق طموحة على مستوى القمة، و لكن القليل من المتابعة والخطوات الملموسة.

وبخصوص المبادرات الإقليمية الأفريقية، فقد تضمنت تدخلات الاتحاد الأفريقي وإيغاد بيانات وخرائط طريق طموحة على مستوى القمة، ولكن القليل من المتابعة والخطوات الملموسة. ومن إيجابياتها:

- أبدى الاتحاد الأفريقي وإيغاد استجابة سريعة لاندلاع الأعمال العدائية، حيث أصدرا بيانات تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وعرضا التدخل لدى الأطراف المتحاربة.
- أدرك الاتحاد الأفريقي بسرعة ضرورة التنسيق وأنشأ آلية موسعة ومجموعة أساسية تضم جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية.
- نجح الاتحاد الأفريقي في كسب الدعم للقيادة الأفريقية والآلية الموسعة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والترويكا.
- أعرب الرئيس الكيني روتو عن دعمه القوي لدور المدنيين السودانيين في المفاوضات.

ولكن الأمور التي لم تسر على ما يرام هي أن كثير من التزامات قمة الاتحاد الأفريقي وإيغاد بدت غير واقعية. على سبيل المثال، اتسمت التعهدات بإرسال وفود رفيعة المستوى لإشراك الأطراف المتحاربة بعدم الواقعية لأن

القتال كان محتدماً في الخرطوم وكان من المستحيل الدخول إلى البلاد. كما أن خريطة الطريق الصادرة عن إيغاد في ١٢ يونيو أعلنت أن اللجنة الرباعية بقيادة كينيا ستنظم اجتماعاً بين الجنرالين المتحاربين في غضون ١٠ أيام، وستضمن الاتفاق على ممر إنساني في غضون أسبوعين، وتبدأ عملية سياسية شاملة في كينيا في غضون ثلاثة أسابيع، لكن هذه المواعيد سرعان ما طواها النسيان.

علاوة على ذلك، بدا في أول شهرين بعد بدء الحرب وكأن هناك منافسة بين المنظمات الإقليمية، حيث أعلن كل من الاتحاد الأفريقي وإيغاد عن خرائط طريق، وحاول بعض القادة الإقليميين أداء دور قيادي، دون أن يكون لهم أي تأثير واضح على الأطراف المتحاربة.

ورغم قرار الاتحاد الأفريقي وإيغاد بالتركيز على عقد حوار بين المدنيين السودانيين استعداداً لمفاوضات سلام، فإن المسؤولين المعنيين لم يتخذوا خطوات كافية على صعيد التشاور مع الأطراف المدنية والسياسية السودانية الرئيسية الذين أوضحوا أنهم يريدون أن يكونوا هم من يصمم العملية. وانزعجت الأطراف المؤيدة للديمقراطية من الأخبار التي تفيد بأن الاتحاد الأفريقي يعتزم دعوة ممثلين عن النظام السابق والأطراف المتحاربة، مما أدى إلى تأخير الخطط. ومن المؤمل أن يتعلم الاتحاد الأفريقي من هذه التجربة ويعمل على استعادة ثقة المدنيين السودانيين.

أتاح تعدد المبادرات للمتحاربين فرصة الانتقائية بين الآليات. فقد أظهرت وزارة الخارجية التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني براعة كبيرة في تحييد الوسطاء المحتملين الذين تعتقد أنهم قد يفضلون المدنيين السودانيين في الحركة المؤيدة للديمقراطية: أولاً من خلال إعلان فولكر بيرتيس ممثل الأمم المتحدة شخصاً غير مرغوب فيه وتهميش الأمم المتحدة ككل من عملية الوساطة؛ ثم رفض وساطة الاتحاد الأفريقي بزعم أن عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي لا تزال معلقة؛ ثم رفض التعامل مع آلية إيغاد التي تقودها كينيا، زاعمة تحيزها ومتهمة إياها بنية 'غزو' السودان باستخدام قوة شرق أفريقيا الدائمة.

ربما لم يكن من قبيل الصدفة أن أطلقت مصر، بعد ثلاثة أيام من رفض القوات المسلحة السودانية لآلية إيغاد، مبادرة وساطة بعقد قمة إقليمية لدول جوار السودان.

وربما لم يكن من قبيل الصدفة أن أطلقت مصر، بعد ثلاثة أيام من رفض القوات المسلحة السودانية لآلية إيغاد، مبادرة وساطة بعقد قمة إقليمية لدول جوار السودان، اتفقت على إنشاء آلية وزارية على مستوى وزراء الخارجية لوضع خطة عمل شاملة لحل النزاع في السودان. وأوضح المندوب السوداني الدائم في مجلس الأمن الدولي أن سلطات الأمر الواقع الانقلابية تفضل مبادرة القاهرة. وهذا ليس مفاجئاً لأن مصر هي الداعم الإقليمي الرئيس للقوات المسلحة السودانية، ويوجد اتفاقية تعاون عسكري بين الجيشين. ورغم أن مصر ليست وسيطاً محايداً، فإنها تستطيع، إذا أرادت، الضغط على القوات المسلحة السودانية.

ونظراً لظهور المبادرة التي تقودها مصر، باتت الحاجة جلية إلى تنسيق أكبر. لكن هذا يثير التساؤل بشأن إمكانية اتفاق جميع الوسطاء على اختلاف مصالحهم الاستراتيجية ووجهات نظرهم بشأن الوضع النهائي المنشود. وبناء عليه، ثمة هوة كبيرة بين الأطراف المدنية السودانية وداعميها الدوليين من جهة—الذين يريدون حكومة انتقالية مدنية ديمقراطية، ليس لأي من الأطراف المتحاربة أو الموالين للنظام القديم أي دور فيها—والسودانيين الذين يفضلون نظاماً سياسياً تحتفظ فيه القوات المسلحة بسلطة كبيرة، وتدمج فيه الحكومة داعميها الإسلاميين لتحقيق التشاركية.

ثمة خلاف بين جميع الأطراف المعنية بشأن من هم 'المدنيون' المطلوب إشراكهم وما هي أجندة الحوار (المحلي) بين السودانيين. وهذا يؤكد أهمية (أ) إجتماع المجتمع المدني الديمقراطي والأطراف الفاعلة السياسية في حملة 'لا للحرب' في أقرب وقت ممكن للاتفاق على حد أدنى من أجندة مشتركة؛ (ب) إستمرار الجهات الدولية بتذكير الوسطاء الإقليميين بأن الأطراف المدنية السودانية هي التي يجب أن تصمم العملية وتعيد تشكيل المستقبل الديمقراطي للسودان.

رأي الخبراء الذي قدمته الدكتورة ل. موثوني وانيكي

من الواضح أن المبادرات الإقليمية لإنهاء هذه الحرب غير ملائمة حتى الآن، لأسباب ليس أقلها عنصرية كامنة تفترض أن مشكلة السودان ليست مشكلة 'أفريقية' بل مشكلة المغرب والمشرق، على الرغم من أن المغرب العربي جزء من أفريقيا أيضاً. وهذا الشعور يبرز الكثير من الإحباط لدى إيغاد والاتحاد الأفريقي.

وكما سمعنا، فإن بعض أكبر التحديات هي:

- استمرار تعدد التجمعات والمبادرات الخارجية. تؤدي مبادرات الولايات المتحدة والسعودية ودول الجوار، وكذلك المبادرات التي سبقتها من أصدقاء السودان، والترويكا، والآلية الرباعية والثلاثية (إيغاد، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة)، مجتمعة إلى تبديد الطاقة والموارد. فلا يجري دائماً التنسيق الأمثل بين القيادات، ولا تستخدم الرسائل والنفوذ لتحقيق أفضل النتائج.
- النفوذ مقابل الشرعية. كما أشار الدكتور تشيدي أودينكالو، فإن الأطراف الخارجية التي تملك النفوذ تفتقر إلى الشرعية، في حين تفتقر الأطراف ذات الشرعية إلى النفوذ. وهذا يمكّن من التهرب والانتقائية ليس فقط من جانب أطراف النزاع، بل أيضاً من جانب الأطراف المدنية والسياسية المحلية.
- تهميش الأطراف المدنية والسياسية. المنظمات المدنية السودانية غير راضية بشرعنة القوة كحق ووضع قضايا المساءلة جانباً وهي تنتقد ذلك علناً، وتحذر من حدوثه رغم كل المعلومات الواردة من داخل البلاد عن انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان.
- إقتصاد الحرب. من الصعب أن نفهم العجز عن وقف تدفق الموارد من دول الجوار والجهات المعطِّلة الأخرى من ناحية، وتدفق الموارد إلى الخارج مثل الذهب مقابل النفوذ والمعدات العسكرية. هذه هي التدفقات التي تضمن استمرار الحرب.

وأحد 'إيجابيات' الظرف العام أن الاتحاد الأفريقي يحاول إنشاء آلية تنسيق واحدة، وهي الآلية الموسعة بشأن الأزمة في السودان (الإطار ١). ومن الأولويات القصوى المهمة الالتزام بهذه الآلية. وهي تهدف إلى ضمان ما يلي: (أ) وقف تدخل دول الجوار ذات المصالح الخبيثة والأطراف المعطِّلة الأخرى؛ (ب) توفر جميع الجهات الخارجية المزيج المناسب لعناصر التأثير 'الجزرة أو العصا' وفي الوقت المناسب؛ (ج) إعطاء الأولوية للأطراف المدنية والسياسية. ومع ذلك، تعثرت الآلية بسبب ضعف المعرفة الدقيقة بالأطراف السودانية والتواصل معها.

مع استمرار تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي وبدون النفوذ الدبلوماسي والمالي للسعوديين والأمريكيين وتأثير عقوباتهم، تواجه إيغاد والاتحاد الأفريقي صعوبة في حمل الأطراف على الالتزام بـ 'حل أفريقي للمشاكل الأفريقية'.

لكن مع استمرار تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي وبدون النفوذ الدبلوماسي والمالي للسعوديين والأمريكيين وتأثير عقوباتهم، تواجه إيغاد والاتحاد الأفريقي صعوبة في حمل الأطراف على الالتزام بـ 'حل أفريقي للمشاكل الأفريقية'. ولا تزال الأطراف قادرة على التهرب من المشاركة عن طريق الانتقائية بين المنابر والآليات.

الأولوية الثانية هي الجدية في سبل تحقيق سيناريو بعد الحرب بدون البرهان وحميدتي، كما تطالب الأطراف المدنية والسياسية السودانية. والسؤال هو كيفية إغلاق صنابيرهم المالية وكيفية وقف تدخل الجهات المُعطِلة.

الأولوية الثالثة هي توضيح من يجب أن يكون على الطاولة بعد هذه المرحلة الأولى المتمثلة في إقناع المتحاربين بوقف القتال. فالسودانيون بحاجة إلى وقت كافٍ للتوصل إلى توافق. وهناك جبهات مدنية وسياسية عدة قيد التشكل، تجتمع في مدن مختلفة وتتعامل مع أطراف خارجية مختلفة (الإطار ٢).

الإطار ١. الآلية الموسعة بشأن الأزمة في السودان

تركز خريطة الطريق التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي لخفض التصعيد، وأقرها مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٧ مايو، على ما يلي:

- وقف فوري للقتال من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.
- معالجة فعالة للأوضاع الإنسانية.
- حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية واحترام القانون الإنساني الدولي.
- الاعتراف بدور الدول الأعضاء المجاورة لأن الحرب أثرت عليها بالفعل.
- عملية سياسية شاملة لتسوية الحرب.
- توحيد الجهود الدولية.

وتتكون الآلية الموسعة من المجموعة الأساسية (إيغاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) ومجموعة الاتصال الخاصة (الدول الأعضاء المجاورة) بالإضافة إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأهدافها هي:

- تقديم توجيه يومي لجميع الأطراف الخارجية في تعاملها مع الأطراف المعنية السودانية.
- إظهار قيادة على مستوى القارة.
- ضمان إيجاد حل أفريقي.

المصدر: الاتحاد الأفريقي، 'خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في جمهورية السودان'، ٢٠٢٣، <https://tinyurl.com/55f57kua>، في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣.

والمشكلة هي أن هذه الجبهات المدنية والسياسية السودانية المناهضة للحرب لا تزال منقسمة، حتى بشأن إمكانية مشاركة أطراف النزاع في مستقبل السودان. وهذا يتيح أيضاً الانتقائية بين الآليات، حيث يبدو أن بعضها يفضل التعامل مع المبادرة الأمريكية السعودية ويدعو إلى توسيعها، في حين يفضل آخرون التعامل مع مبادرة مصر والدول المجاورة، مستغلين فكرة أن السودان 'ينتمي' إلى نطاق المغرب والمشرق. ويتواصل آخرون مع جنوب السودان، وهذا يقوض مبادرة إيغاد.

أخيراً، الأولوية الرابعة هي عدم التخلي عن المساءلة. وقد دعا ائتلاف المحامين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان السودانيين الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية مساءلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في النزاع الدائر وتوثيقها. وشددوا على أنه 'بدون مطالبة دولية قوية بالمساءلة، لن يكون ثمة حافز لالتزام الأطراف المتحاربة بقواعد الحرب، ناهيك عن التوسط في السلام'. وإضافة لاستخدامها أداة ضغط، يجب أن تكون المساءلة حاضرة دوماً بسبب الضرر الذي لحق بعدد كبير من الناس.

بدون مطالبة دولية قوية بالمساءلة، لن يكون ثمة حافز لالتزام الأطراف المتحاربة بقواعد الحرب، ناهيك عن التوسط في السلام.

في الختام، من المفيد التعلم من الدروس المستفادة من الجهود الإقليمية في بلدان أفريقية أخرى:

- قدرات التفاوض. يضم أي فريق وساطة قوي أعضاء سياسيين وأخصائيين مرموقين. والأطراف المحلية السودانية لا تتعامل مع كوادر الوساطة الإقليميين بالقدر نفسه الذي تتعامل به مع الجهات الخارجية الأخرى التي تمتلك موارد أكبر.
- الضغط الخارجي ليس كافياً على الإطلاق. يجب أن تكون الدعوات السودانية المناهضة للحرب جبهة موحدة قدر الإمكان، بحيث لا تشمل الأطراف المدنية والسياسية فحسب، بل أيضاً الجهات الفاعلة في القطاع

الإطار ٢. التجمعات المدنية السودانية

شكّل سودانيون متعلمون ذوو مهارات إدارية داخل البلاد وخارجها، الآلية الوطنية لدعم التحول المدني الديمقراطي. وأثناء اجتماعها التأسيسي في ٢٩ مارس، إتفقت على تشكيل حكومة طوارئ تضم مدنيين سودانيين ذوي خبرة إدارية فقط لمدة عام واحد لتنسيق وصول المساعدات الإنسانية وتمهيد الطريق إلى الانتخابات. كلفت سبع لجان بتحديد المجالات ذات الأولوية (مثل الأمن، وإيصال المساعدات الإنسانية، والحوكمة) ووضع إطار عمل. وليس من الواضح هل أن الآلية الوطنية تنسق مع الجبهات المدنية والسياسية السودانية المناهضة للحرب أم لا.

واجتمعت جبهات مدنية وسياسية سودانية أخرى مختلفة مناهضة للحرب في نيروبي برعاية مركز الحوار في أديس أبابا والقاهرة، وتضم مجموعة خبراء وميسرين سودانيين، مدعومة من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بالإضافة إلى مجموعة نساء سودانيات ضد الحرب والمدعومة من السلام الشامل، وهي مظلة تضم تسع منظمات.

الخاص. تبدأ الدعوات على المستوى المحلي، وهو ما يمنح الشرعية أمام الإقليم، ثم أمام الأطراف الخارجية الأخرى.

- تتميز التدخلات الإقليمية الناجحة بالدعم المحلي. يتخذ دعم الأطراف المحلية شكل احترام الجهود المبذولة لإنشاء منبر وساطة واحد والتفاعل مع المعلومات والتحليلات والحلول. وشبكة المصالح المعقدة بين الأطراف وجميع الجهات الخارجية، بما في ذلك المُعطِّلة منها، تستلزم مثل هذا التركيز.

بين الحد الأدنى والحد الأقصى للمنصة. ينبغي ألا تكون الهياكل ضيقة كمنبر جدة، وأيضاً ليست واسعة إلى الحد الذي يفقدها التماسك. والمنصة الفعالة والمفيدة هي التي توضح من هي الأطراف المشاركة وما هي أجنداتها والخلافات العالقة، وهذا يتضمن تحليل من يتفاعل مع من ولأي هدف.

الفصل ٣
المناقشة العامة

تساءل أحد المشاركين عن سبل حل التناقض بين محاولة التوسط بين الأطراف المتحاربة وبين استبعادها من النظام السياسي. ومن ثم، كيف يمكننا أن نتعامل مع حقيقة أن الإسلاميين قد يواصلون تعطيل هذه العمليات؟

ذكر المتحدث (س. ب.) أن على الوسطاء التواصل مع الأطراف المتحاربة من أجل وقف القتال ولكن يمكنهم أن يكونوا واضحين بأن مشاركتها في المستقبل ستكون محدودة. وبخصوص الإسلاميين، يوجد متطرفون يؤججون الحرب ولو على المستوى الدعائي ولا يمكن أن يكونوا جزءاً من مستقبل السودان.

بخصوص الإسلاميين، يوجد متطرفون يؤججون الحرب ولو على المستوى الدعائي، ولا يمكن أن يكونوا جزءاً من مستقبل السودان.

وأضاف أحد المشاركين من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان أن من الواضح وجود منظمات أو دول تحاول التأثير في هذه الحرب لأسبابها الخاصة. كما أن مبادرات بناء السلام ليست متزامنة. ونحن بحاجة إلى تنسيق وتوحيد الجهود؛ ما زلنا في بداية الطريق.

ورداً على سؤال عن دور مجلس الأمن، ذكر المتحدّث (ر. م.) أن استخدام حق النقض متوقع في الظروف الحالية. ومن الخطوات المفيدة لممارسة الضغط تمديد حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على دارفور ليشمل البلاد بأكملها. فالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يفرضان حظراً على مبيعات الأسلحة إلى السودان بكامله، ويجب أن تحذو الأمم المتحدة حذوهما، لا سيما بسبب تدفق الإمدادات العسكرية، ولكن ثمة تردد في اتخاذ هذه الخطوة بسبب مخاطر استخدام حق النقض ضدها. وعلى صعيد التنسيق، يبدو أن المجموعة الأساسية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، إيغاد) ليست نشطة. ولكن مع قيادة مصر لمبادرة إقليمية (مبادرة دول الجوار)، يتعين على المجموعة الأساسية الآن أن تجمع الأطراف الإقليمية والدولية.

وأضاف المتحدّث (م. و.) أن التركيز يجب أن ينصب على كيفية حصول الأطراف المتحاربة على أسلحتها، وأين يمكن ممارسة الضغط لوقفها. لا يمكن الالتفاف حول آلية الاتحاد الأفريقي الموسعة، مهما كان الناس محبطين وخائبي الأمل. وكلما شاركنا فيها أكثر، كان أفضل. وبخصوص دور مجلس الأمن، فإن احتمال استخدام حق النقض لن يشكل مشكلة إذا اتفقت المجموعة الأفريقية. ويمكن استخدام الآلية الموسعة لتحقيق موقف أفريقي موحد.

وذكر المتحدث (س. ب.) أن الأمم المتحدة جزء من آلية الاتحاد الأفريقي ويمكن أن تدعم الوساطة فنياً، إلا أنها مشلولة جزئياً بسبب موقف الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، التي أوقفت العمل على أساس

مبدأ التفويض. ويتعين على الاتحاد الأفريقي أن يوفر القيادة وألا يستبعد الأمم المتحدة أو يشلها أو يحدها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة من جانبها أكثر قوة في نشر المساعدات الإنسانية بالضغط على المتحاربين لإزالة العقبات البيروقراطية ووقف الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية.

المتحدث (س. ب.): فيما يتعلق بتوحيد الأطراف المدنية، فإننا نرى بالفعل مزيداً من التقارب. هناك إعلان المبادئ وكثير غيره مثل الآلية الوطنية لدعم التحول الديمقراطي وإنهاء الحرب، ومؤتمر منظمات المجتمع المدني، والسودانيين المغتربين. الجميع يتحاورون. وسيكون جيداً أن يتحدثوا بصوت واحد. إنهم يريدون الشيء نفسه، وهو وقف القتال، والسماح بالجهود الإنسانية، واستعادة الحكومة المدنية، وإنهاء الإفلات من العقاب.

واتفق أحد المشاركين من الآلية الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي على أن التنسيق ضروري، بما في ذلك مع المبادرات المدنية التي ينبغي أن تعطى دوراً قيادياً. وأيد المتحدث (ر. م.) أهمية التنسيق مع الجماعات المدنية والسياسية. وحث المتحدث (م. و.) أولئك الذين يعملون مع جهات خارجية على تحمل مزيد من المسؤولية لمساعدة المدنيين على المشاركة.

التركيز على العسكر وحدهم سيكون مرة أخرى خيانة للسودانيين وآمالهم في عالم تُحترم فيه حقوقهم. هذه الحرب صدمة هائلة ويجب على الجميع التركيز.

وأضاف المتحدث (س. ب.) أنه عندما ندعو المدنيين إلى المشاركة فإن ذلك ليس فكرة ثانوية، لأن المدنيين هم الذين يديرون البلاد عبر تقديم المساعدة لضحايا النزاع. والتركيز على العسكر وحدهم سيكون مرة أخرى خيانة للسودانيين وآمالهم في عالم تُحترم فيه حقوقهم. هذه الحرب صدمة هائلة ويجب على الجميع التركيز. فليس لدينا وقت للانقسام في المجتمع المدني والوضع مزرٍ. علينا الحفاظ على المجتمع والبلد معاً: منصة واحدة وصوت واحد.

الفصل ٤
التوصيات

١. ينبغي للوسطاء الدوليين والإقليميين تحسين التنسيق فيما بينهم ومع الأطراف المدنية والسياسية.

٢. ينبغي للمجموعة الأساسية للاتحاد الأفريقي أن تجتمع في أقرب وقت ممكن، وأن تفعّل الآلية الموسعة لتنسيق الجهود واحتواء الأطراف الخبيثة التي تؤجج الحرب بتقديم الدعم للمتحاربين.

٣. ينبغي للأمم المتحدة توسيع حظر الأسلحة الحالي على دارفور ليشمل السودان بأسره وفرض عقوبات محددة الهدف على الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة.

٤. ينبغي للجماعات المدنية والسياسية السودانية أن تسعى جاهدة للتنسيق وتجنب المساهمة في 'الإنتقائية' بين المبادرات الإقليمية المختلفة.

٥. عدم التخلي عن المساءلة عن الانتهاكات الجنائية الدولية الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف المتحاربة.

المراجع

Africa News, 'Arab League begins negotiations between warring sides', YouTube, 7 May 2023, <https://www.youtube.com/watch?v=xIGZsbhdS8E>, accessed 10 October 2023

[الجامعة العربية تبدأ مفاوضات بين الأطراف المتحاربة في السودان]

African Union (AU), 'African Union Roadmap for the Resolution of the Conflict in the Republic of Sudan', 27 May 2023a, <https://papsrepository.africa-union.org/bitstream/handle/123456789/1872/African%20Union%20Roadmap%20for%20the%20Resolution%20of%20the%20Conflict%20in%20the%20Republic%20of%20Sudan%20-%20EN%2030-05-23.pdf?sequence=40&isAllowed=y>, accessed 10 October 2023

[خارطة طريق الإتحاد الأوروبي لحل النزاع في جمهورية السودان]

—, 'Third Meeting of the Expanded Mechanism on the Sudan Crisis to Discuss the Implementation of the African Union Roadmap for the Resolution of the Conflict in Sudan', 31 May 2023b, <https://au.int/en/newsevents/20230531/third-meeting-expanded-mechanism-sudan-crisis-discuss-implementation-african>, accessed 10 October 2023

[الاجتماع الثالث للآلية الموسعة بشأن أزمة السودان لبحث تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل الصراع في السودان]

Al Jazeera, 'Sudan's RSF floats "peace plan" as army chief says no deal with "traitors"', 28 August 2023, <https://www.aljazeera.com/news/2023/8/28/sudans-rsf-floats-peace-plan-as-rival-army-chief-eyes-regional-trip>, accessed 10 October 2023

[قوات الدعم السريع السودانية تطرح 'خطة سلام' بينما يقول قائد الجيش إنه لا يوجد اتفاق مع 'الخونة']

Amnesty International, '"Death Came to Our Home": War Crimes and Civilian Suffering in Sudan', 3 August 2023, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/08/sudan-war-crimes-rampant-as-civilians-killed-in-both-deliberate-and-indiscriminate-attacks-new-report>, accessed 10 October 2023

['جاء الموت إلى بيتنا': جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان]

Atit, M., 'Tension between Sudan, Kenya's Ruto impedes IGAD mediation effort in Sudan', VOA News, 25 July 2023, <https://www.voanews.com/a/tension-between-sudan-kenya-s-ruto-impedes-igad-mediation-effort-in-sudan/7195894.html>, accessed 10 October 2023

[التوتر بين السودان وروتو كينيا يعيق جهود إيغاد للوساطة في السودان]

Chughtai, A. and Murphy, T., 'Conflict and interests: Why Sudan's external mediation is a barrier to peace', European Council on Foreign Relations (ECFR) commentary, 8 September 2023, <https://ecfr.eu/article/conflict-and-interests-why-sudans-external-mediation-is-a-barrier-to-peace>, accessed 10 October 2023

[لصراع والمصالح: لماذا تعتبر الوساطة الخارجية السودانية عائقاً أمام السلام]

Intergovernmental Authority on Development (IGAD), 'Communiqué of the 40th Extraordinary Assembly of IGAD Heads of State and Government', 16 April 2023a, <https://igad.int/communique-of-the-40th-extraordinary-assembly-of-igad-heads-of-state-and-government-virtual-meeting-16th-april-2023>, accessed 10 October 2023

[بيان صادر عن الجمعية الاستثنائية الأربعين لرؤساء دول وحكومات إيغاد]

—, 'Communiqué of the 14th Ordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government', 12 June 2023b, <https://igad.int/final-communique-of-the-14th-ordinary-session-of-the-igad-assembly-of-heads-of-state-and-government-djibouti-republic-of-djibouti-12th-june-2023>, accessed 10 October 2023

[بيان الدورة العادية ١٤ لجمعية رؤساء دول وحكومات إيغاد]

—, 'Communiqué of the 1st Meeting of the Quartet Group of Countries for the Resolution of the Situation in the Republic of Sudan', 10 July 2023c, <https://igad.int/communique-of-the-1st-meeting-of-the-igad-quartet-group-of-countries-for-the-resolution-of-the-situation-in-the-republic-of-sudan>, accessed 10 October 2023

[بيان الاجتماع الأول للمجموعة الرباعية لتسوية الوضع في جمهورية السودان]

IOM (International Organization for Migration), Regional Sudan Response Situation Update, 5 September 2023, <https://sudan.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1606/files/documents/2023-09/sudan-regional-crisis-response-situation-update-21_0.pdf>, accessed 10 October 2023

[تحديث حالة الاستجابة الإقليمية في السودان، ٥ سبتمبر ٢٠٢٣]

Lewis, A., 'Egypt launches new Sudan mediation bid at neighbours' summit', Reuters, 13 July 2023, <https://www.reuters.com/world/africa/egypt-launch-fresh-sudan-mediation-attempt-during-summit-2023-07-13>, accessed 10 October 2023

[مصر تطلق عرضاً جديداً للوساطة السودانية في قمة دول الجوار]

Sudan Tribune, 'Chad President, Darfur groups discuss ways to stop war in Sudan, protect civilians', 12 July 2023a, <https://sudantribune.com/article275076>, accessed 10 October 2023

[رئيس تشاد ومجموعات دارفور يناقشون سبل وقف الحرب في السودان وحماية المدنيين]

—, 'Chadian ministerial summit pushes for final ceasefire in Sudan', 8 August 2023b, <https://sudantribune.com/article275944>, accessed 10 October 2023

[القمة الوزارية التشادية تدعو إلى وقف نهائي لإطلاق النار في السودان]

TRT Africa, 'Sudan army chief Al-Burhan makes defiant speech', 28 August 2023, <https://www.trtafrika.com/africa/sudan-army-chief-al-burhan-makes-defiant-speech-14722619>, accessed 10 October 2023

[قائد الجيش السوداني البرهان يلقي خطاباً متحدياً]

US Department of State, 'Secretary Anthony J. Blinken's video message to the Sudanese people', YouTube, 23 May 2023a, <https://www.youtube.com/watch?v=6HgWvUzYGQA>, accessed 10 October 2023

[رسالة فيديو من الوزير أنتوني بلينكن إلى الشعب السوداني]

—, 'Jeddah Declaration of Commitment to Protect the Civilians of Sudan', Bureau of African Affairs, 11 May 2023b, <https://www.state.gov/jeddah-declaration-of-commitment-to-protect-the-civilians-of-sudan>, accessed 23 October 2023

[إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان]

UN News, 'FAO raises alarm on escalating food crisis in Sudan', 3 August 2023, <https://news.un.org/en/story/2023/08/1139387>, accessed 10 October 2023

[منظمة فاو تدق ناقوس الخطر بشأن تصاعد أزمة الغذاء في السودان]

حول المساهمين

مريم الفكي (ميسّرة) هي قائدة شبابية سودانية وناشطة تؤدي دوراً محورياً في النضال السلمي من أجل الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة في السودان منذ عام ٢٠١٨. ساهمت في إنشاء لجان مقاومة أحياء بحري، الخرطوم. وبوصفها عضو في مجموعة الخبراء والميسرين السودانيين، قادت حملات بارزة للدفاع عن الديمقراطية في السودان وساهمت في تقارير دولية عديدة لمجموعة الأزمات الدولية عن التحول الديمقراطي في السودان. وقد أجرت السيدة الفكي مقابلات مع صحف دولية مثل صحيفة واشنطن بوست، وقدمت إحاطات عن وضع التحول الديمقراطي في السودان إلى الكونغرس الأمريكي والاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى. وهي حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (٢٠١٤) من جامعة الخرطوم.

الدكتورة موثوني وانيكي (متحدثة رئيسة) هي المديرة التنفيذية لمنظمة المجتمع المفتوح - أفريقيا. وكانت سابقاً عضواً ورئيسة للمجلس الاستشاري لمبادرة العدالة في المجتمع المفتوح. وكانت قبل انضمامها إلى مؤسسات المجتمع المفتوح المديرة الإقليمية لمنظمة العفو الدولية لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي والبحيرات الكبرى (٢٠١٤-٢٠١٧). شغلت منصب المديرة التنفيذية للجنة حقوق الإنسان الكينية (٢٠٠٧-٢٠١١) والمديرة التنفيذية للشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات (١٩٩٩-٢٠٠٦). كما عملت مستشارة أو عضو مجلس إدارة في منظمات عديدة، بينها مركز القيادة الأفريقية التابع لكلية كينغز كوليدج لندن وجامعة نيروبي. كانت كاتبة عمود في صحيفة *The East African* (٢٠٠٣-٢٠١٨) وهي الآن كاتبة عمود في صحيفة *The East African Review*.

الدكتور سليمان بلدو (متحدث رئيس) هو المدير التنفيذي للمرصد السوداني للشفافية والسياسات. وكان سابقاً مستشاراً سياسياً رئيسياً لمشروع Enough، وأدار المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، وهي مؤسسة بحثية تركز على السودان وتهدف إلى المساعدة في تحقيق الديمقراطية والسلام في البلد الذي مزقته الحرب.

السيدة روزاليند مارسدن (متحدثة رئيسة) هي زميلة مشاركة في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس). شغلت منصب سفيرة المملكة المتحدة لدى السودان وأفغانستان وكانت الممثلة الخاصة السابقة للاتحاد الأوروبي في السودان وجنوب السودان. عملت أيضاً مستشارة لمركز الحوار الإنساني ومستشارة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان حتى مايو ٢٠٢٢.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) هي منظمة حكومية دولية تضم دولاً أعضاء وعددها ٣٥، تأسست في عام ١٩٩٥ وتتمثل ولايتها في دعم الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

عملنا

نقوم بتطوير أبحاث صديقة للسياسات تتعلق بالانتخابات، البرلمانات، الدساتير، التحول الرقمي، تغير المناخ، والمشاركة والتمثيل السياسي، كل ذلك تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ونقوم بتقييم أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم من خلال مؤشراتنا العالمية الفريدة لحالة الديمقراطية ومتتبع الديمقراطية (Democracy Tracker).

كما نقدم تنمية القدرات ومشورة الخبراء للجهات الفاعلة الديمقراطية بما في ذلك الحكومات، البرلمانات، مسؤولي الانتخابات والمجتمع المدني. كما نقوم بتطوير الأدوات ونشر قواعد البيانات والتقارير والكتب الاساسية بعدة لغات حول مواضيع تتراوح من إقبال الناخبين الى حصص النوع الاجتماعي.

ونقوم بالجمع بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول من اجل الحوار وتبادل الدروس. نحن نقف وننادي بتعزيز وحماية الديمقراطية في جميع انحاء العالم.

مناطق عملنا

يقع مقرنا الرئيسي في ستوكهولم، ولدينا مكاتب اقليمية وقطرية في إفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقه البحر الكاريبي. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مراقب دائم لدى الامم المتحدة ومعتمدة لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

منشوراتنا وقواعد بياناتنا

لدينا دليل منشورات يضم أكثر من ١,٠٠٠ منشور وهناك أكثر من ٢٥ قاعدة بيانات متيسرة على موقعنا. يمكن تنزيل معظم منشوراتنا مجاناً

<https:// www .idea .int/ publications>

مجموعة الخبراء والميسرين السودانيين التي أسست في ٣٢ مايو ٣٢٠٢

مقدمة

شكلت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث. والمجتمع السوداني، من نواحٍ عديدة، يقف على حافة تغيير هيكلي بقيادة الشباب الذين يشكلون قرابة ٤٠ بالمئة من السكان. فقد تركت ٣٠ عاماً من حكم نظام الإنقاذ الإسلامي السودان في حالة يرثى لها، متورطاً في نزاعات عنيفة وعرضة للتلاعب من مختلف المصالح الإقليمية والدولية. وكتعبير نشط وديناميكي عن المرونة المجتمعية، حشدت لجان المقاومة الشبابية وقادت انتفاضة شعبية واسعة النطاق، ليس فقط لإنهاء حكم الإنقاذ الإسلامي، بل أيضاً السعي نحو حقبة جديدة في الحياة السياسية السودانية.

وأدى انقلاب الفريق البرهان في أكتوبر ٢٠٢١ إلى تعطيل التحول الديمقراطي. وهددت الأزمة السياسية الناتجة عن ذلك بالعودة إلى سنوات السودان كدولة استبدادية منبوذة. ولا تزال الحرب والدكتاتورية أحد المسارات المستقبلية المحتملة.

لطالما تأثرت أوضاع السودان في المنعطفات الحرجة بشخصيات عامة قيادية من مؤسسات أكاديمية ومنظمات مدنية وزعماء قبائل ورجال أعمال بارزين؛ إذ تسمح مكانتهم الاجتماعية لدى جماعات شتى بتقديم التوجيه والتوسط بين الفصائل السياسية المتنازعة. على سبيل المثال، يمكن للمرء استحضار مؤتمر الخريجين في ثلاثينيات القرن العشرين، أو المائدة المستديرة الوطنية في ستينياته، أو جامعة الخرطوم في عام ٢٠٢٠ حيث جمعت الجماعات المتخاصمة معاً للتداول وإيجاد طريقة للخروج من الأزمة الوطنية.

وثمة حاجة ماسة إلى مثل هذا الدور في ظل الجمود السياسي الحالي. وقد اجتمعت مجموعة من السودانيين البارزين لمناقشة فكرة إنشاء مجموعة غير حزبية تكون مرجعاً وحافزاً، تقدم المشورة السياسية لمساعدة الأطراف الساعية إلى الخروج من المآزق السياسية الحالية والمستقبلية، وتفعل ذلك بتوفير التيسير وآراء الخبراء بشأن القضايا المعنية مباشرة إلى الجهات السياسية في السودان.

ستوجه مبادئ ثورة ديسمبر ٢٠١٨ وشعاراتها المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة تعامل الجماعة مع الأطراف السياسية والمدنية، أي الالتزام الشديد بالقيم والمبادئ الإنسانية العالمية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والكرامة والتنمية المتساوية والمستدامة والانفتاح والتسامح. ولا تتسامح المجموعة مطلقاً مع أيديولوجيات وخطاب وممارسات الكراهية والتطرف، أو التمييز على أساس العرق والجنس والمنطقة والدين.

لا تتبنى الجماعة أجندة حزبية، ولا تسعى إلى المنافسة بوصفها بديلاً للأطراف السياسية القائمة. كما أن نهجها وتفاعلها مع الأطراف المختلفة يعتمد على قيم الاحترام والحوار البناء الذي يثري المعرفة المتراكمة المتاحة للجميع. وبالإضافة إلى الأطراف الوطنية، تخطط المجموعة للتعاون الوثيق مع الأطراف الإقليمية والدولية للتداول وتقديم وجهات نظر ورؤى غير حزبية قد تكون مفيدة في تخفيف حدة النزاعات في السودان.

الأهداف

١. الاضطلاع بدور الميسّر بين الأطراف السياسية الرئيسة أثناء فترات الجمود السياسي واقتراح خيارات وحلول للقضايا السياسية المتنازع عليها.

٢. اقتراح وتوجيه إنتاج المواد المعرفية المتخصصة التي تدعم الديمقراطية والسلام والمساواة.

٣. تعزيز الشباب وحركات/منظمات المجتمع المدني الأخرى وتمكينها للمشاركة في العمليات السياسية وعمليات السلام على المستويين الوطني والإقليمي.

الدور والوظيفة والمنهجية

١. ستتعامل مجموعة الخبراء والميسرين السودانيين مع الفاعلين بموضوعية ودون تحيز أو شخصنة أو أنانية أو محاباة.

٢. ستعمل المجموعة مع الأطراف السودانية والإقليمية والدولية لمناقشة مسارات و/أو مقترحات مدروسة للانتقال الديمقراطي السلمي في السودان.

٣. عقد اجتماعات ومؤتمرات وورش عمل للهيئات الوطنية والإقليمية والدولية لمناقشة العمليات الانتقالية في السودان و/أو المشاركة فيها.

٤. توفير المعرفة التخصصية للجان المقاومة السودانية والشباب والمجتمع المدني عموماً وبناء قدراتهم لأداء دور تمكيني في عمليات السلام على المستويين الوطني والإقليمي.

٥. المشاركة استباقياً في بحوث موجهة نحو السياسات لإعلام الرأي العام وعمليات صنع القرار بشأن القضايا السياسية الرئيسية والتأثير عليها.

International IDEA
Strömsborg
SE–103 34 Stockholm
SWEDEN
+46 8 698 37 00
info@idea.int
www.idea.int

بعد اندلاع الحرب في السودان في ١٥أبريل ٢٠٢٣، أصبح السؤال الحاسم واضحاً: 'هل لا تزال المنظمات والمبادرات الإقليمية قادرة على تحقيق السلام الدائم في السودان؟'، أين تكمن نقاط الضعف، وما هي نقاط القوة في دور هذه المنظمات في صنع السلام في السودان؟ وبناء على هذه الأسئلة، نظمت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السودان هذه الندوة: 'إيجابيات وسلبيات المبادرات الإقليمية لوقف الحرب في السودان'.

منذ البداية، لعبت المنظمات والمبادرات الإقليمية على المستويين العربي والأفريقي دوراً في التوسط في النزاعات لإحلال السلام في السودان. ورغم نجاح هذه المبادرات في توقيع اتفاقات سلام في السودان، لم تتمكن من معالجة الأسباب الأساسية للنزاعات وتحقيق السلام المستدام. وتوالت الحروب والخلافات، ولا يزال السودان ينتقل من حرب إلى أخرى حتى يومنا هذا. تهدف هذه الندوة إلى دعم المنظمات الإقليمية في تبني نهج واقعي ومنطقي قادر على تحقيق سلام دائم يقطع دابر النزاع في السودان.

ISBN: 978-91-7671-772-1 (PDF)